

إجراءات حاسمة لتأمين النمو الدائم

كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي

جامعة غوته، فرانكفورت - ٥ إبريل ٢٠١٦

مقدمة

صباح الخير، أود أن أتوجه بالشكر للرئيس فايدمان والرئيس وولف على هذا التقديم الكريم، كما أود أن أتقدم بالشكر إلى البوندزينك وجامعة غوته على ما لقيته من كرم الضيافة. والشكر موصول أيضا إليكم أيها الجمع الكريم من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والضيوف الكرام لتواجدكم هنا هذا الصباح.

إنه لمن دواعي سروري أن أعود إلى فرانكفورت، المركز المالي لألمانيا ومقر البوندزينك - أول بنك مركزي في العالم يتمتع بالاستقلال الكامل وصاحب السجل الحافل من الشخصيات البارزة التي تولت رئاسته مثل كارل أوتو بول و"هانز تيتيمير"؛ وهي بالطبع مقر جامعة غوته التي ظلت لأكثر من قرن من الزمن بمثابة القوة الدافعة للانفتاح والتميز الأكاديمي، فكانت مصدر إلهام لبعض كبار المفكرين في العالم.

وقليل فقط هم من يتمتعون بمكانة مرموقة بقدر المكانة التي حظي بها أشهر أبناء فرانكفورت، "يوهان فولفغانغ فون غوته"، الكاتب والفيلسوف والعالم والموسيقار ورجل الدولة. وأنا أرى أيضا أنه نصير مبادئ التعاون الدولي. فلم يقتصر الأمر على ترجمة أهم أعماله وقراءتها على نطاق واسع في الخارج، بل إنه قام أيضا بأول "رحلة استكشافية كبيرة" إلى إيطاليا، وكتب الشعر على الطريقة الفارسية، كما أن له كتابات أدبية باللغة السنسكريتية - ومع ذلك وجد الوقت ليكون دبلوماسيا عالميا! وكانت عبقرية "غوته" متمثلة في نظرتة للعالم كوحدة متكاملة، مؤلفة من أجزاء عديدة مترابطة.

غير أنه لم يسبق لهذين الموضوعين - أي الترابط والتعاون الدولي - أن يتمتعا بهذا القدر من الأهمية. ولا بد للعالم الآن من التكايف لمواجهة القوى التدميرية - التي قام بعضها بتوجيه ضربات مؤلمة للغاية مؤخرا في بروكسل وفي لاهور. فالتضامن أمر حتمي.

وبالمثل، إذا كان لنا أن نتغلب على المخاطر والمخاوف التي تكتنف الاقتصاد العالمي، فلا بد أن نعمل معا. والتعاون هو سبيل آخر إلى الحل.

وقد أنشئ صندوق النقد الدولي على أساس هذه الروح من التعاون. وسوف تكون حالة الاقتصاد العالمي محط تركيز بلداننا الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ بلدا عندما تلتقي الأسبوع القادم في واشنطن للمشاركة في اجتماعات الربيع.

والخبر السار هنا هو أن التعافي الاقتصادي مستمر؛ فنحن نحقق النمو؛ ولا نمر بأزمة. أما الخبر غير السار إلى حد ما فهو أن التعافي لا يزال بطيئا جدا، وهشا للغاية، والمخاطر التي تهدد استمراره آخذة في التزايد.

ومن المؤكد أننا أحرزنا قدرا كبيرا من التقدم منذ وقوع الأزمة المالية الكبيرة. ولكن الكثيرين لا يلمسون هذا التقدم لأن النمو ظل منخفضا جدا ولفترة طويلة جدا.

وقد يستمر انخفاض النمو من تلقاء نفسه وذلك بفرض آثار سلبية على الناتج الممكن قد يتعذر إيقافها. فقد ازدادت مخاطر الوقوع فيما أسميته الأداء "الباهت الجديد".

ولهذا الأمر عواقبه على النسيج الاجتماعي والسياسي في كثير من البلدان، وحتى في ألمانيا حيث لا يزال الاقتصاد محتفظا بقوته.

وبإمكاننا تحقيق أداء أفضل. ويجب أن نحقق أداء أفضل - ولكن حتى يتحقق ذلك، يجب أن تخطو السياسات خطوة أبعد. ويجب أن يكون مزيج السياسات أكثر فعالية.

وسأكون واضحة في هذا الصدد، نحن الآن في حالة توخي اليقظة، وليس الإنذار بالخطر. فقد انخفض زخم النمو. ومع ذلك، إذا تمكن صناع السياسات من مواجهة التحديات، والعمل معا، سيترتب على ذلك آثار إيجابية هائلة على الثقة العالمية - والاقتصاد العالمي.

بإمكاننا العودة إلى المسار الصحيح.

ولكن ما السبيل إلى ذلك؟ سأجيب على هذا التساؤل باستعراض ثلاثة موضوعات:

- أولا، التحديات الراهنة أمام الاقتصاد العالمي؛
- ثانيا، إجراءات البلدان على المستوى الفردي التي يمكن أن تحقق النتيجة المطلوبة على المستوى العالمي؛
- ثالثا، التعاون الدولي المطلوب لتحقيق هدفنا المشترك - بما في ذلك دور صندوق النقد الدولي.

١- التحديات الراهنة على المستوى العالمي: وقت يسوده عدم اليقين

وسأطرق أولا إلى التحديات العالمية. سننشر الأسبوع القادم تقريرنا حول "آفاق الاقتصاد العالمي" الذي يتضمن تنبؤاتنا التفصيلية. لكنني سأركز اليوم على استعراض الاتجاهات العامة.

شهدت آفاق الاقتصاد العالمي على وجه العموم مزيدا من الضعف على مدار الشهور الستة الماضية - وتفاقم الأمر مع تباطؤ النشاط الاقتصادي نسبيا في الصين، وانخفاض أسعار السلع الأولية، واحتمالات التضيق المالي في العديد من البلدان. وكانت الأسواق الصاعدة إلى حد كبير هي القوة الدافعة للتعافي الاقتصادي وكان المتوقع أن تتسلم الاقتصادات المتقدمة الشعلة. ولكن ذلك لم يحدث.

ولا شك أن التعافي جاء منخفضا أكثر من المتوقع بالنسبة لكثير من الاقتصادات المتقدمة. ففي الولايات المتحدة، يتسم النمو بالثبات كنتيجة جزئية لقوة الدولار؛ وفي منطقة اليورو، يشكل انخفاض الاستثمارات وارتفاع البطالة وضعف الميزانيات العمومية عبئا على النمو؛ وفي اليابان، جاءت معدلات النمو والتضخم على السواء أضعف من المتوقع.

ورغم أن الأسواق الصاعدة هي مجموعة متنوعة تماما من الاقتصادات، فإن القصة هناك مماثلة إلى حد كبير. فتحول الصين إلى نموذج اقتصادي أكثر قدرة على الاستمرار - وهو أمر مفيد للصين والعالم - يعني انخفاض معدل نموها وإن ظل قويا. وجاء الهبوط الاقتصادي في البرازيل وروسيا أكبر من المتوقع. والأمر نفسه يسري أيضا على منطقة الشرق الأوسط - التي تضررت بشدة من هبوط أسعار النفط. كذلك يشهد العديد من البلدان الإفريقية وذات الدخل المنخفض تراجع آفاقها الاقتصادية.

وفي المقابل، لا تزال الهند نقطة مشرقة - بنموها القوي وارتفاع مستويات الدخل الحقيقي. وتواصل اقتصادات آسيا الخمسة - إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيت نام - أداءها الجيد، بينما لا تزال بلدان أخرى مثل المكسيك مستمرة في النمو.

وفي أعقاب بعض الاضطرابات في بداية العام الجاري، تحسن المزاج الاقتصادي السائد - مدفوعا بزيادة التيسير من البنك المركزي الأوروبي، وحدوث تحول واضح في استراتيجية بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي نحو تخفيض وتيرة الزيادة في أسعار الفائدة، والثبات النسبي في أسعار النفط، وانخفاض التدفقات الرأسمالية من الصين.

وبينما يجدر بنا الترحيب بما تحقق؛ لا ينبغي لنا التراخي. فمع غياب الإجراءات الحاسمة لمعالجة المشكلات الباقية، لا تزال مخاطر التطورات السلبية قائمة وربما تكون قد ازدادت.

ما هي هذه المخاطر؟

بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، تتمثل هذه المخاطر في التركة التي خلفتها الأزمات منذ فترة طويلة - أي ارتفاع المديونية، وانخفاض التضخم، وانخفاض الاستثمارات، وانخفاض الإنتاجية، وبالنسبة للبعض ارتفاع البطالة. وفي بعض البلدان، تتعرض الميزانيات العمومية في البنوك، وبصفة متزايدة في المؤسسات المالية غير المصرفية، إلى الضغوط بسبب القروض المتعثرة وانخفاض هوامش الربح التشغيلية.

وبالنسبة للاقتصادات الصاعدة والنامية، تتمثل المخاطر في زيادة مواطن الخطر - أي انخفاض أسعار السلع الأولية، وارتفاع ديون الشركات، وتقلب التدفقات الرأسمالية، وفي بعض البلدان تخفيف المخاطر وتخفيض الإقراض المصرفي.

ولا ينبغي النظر لهذه المخاطر بمعزل عن بعضها البعض - فهي ذات أبعاد مالية كلية. وقد يؤدي ذلك، في الظروف المعاكسة، إلى خلق حلقات من الآثار المترتبة على الميزانيات العمومية السيادية - على سبيل المثال، من خلال تقديم ضمانات ضمنية للشركات الكبيرة غير ذات الكفاءة المملوكة للدولة والتي تتضرر من هبوط عائدات السلع الأولية.

وعلاوة على ذلك، قد يتسبب كل من هذه المخاطر في انتقال التداعيات عبر الحدود وتزداد قوتها وتواترها أكثر من أي وقت مضى. وبالفعل، تشير بحوثنا إلى زيادة التداعيات من الاقتصادات الصاعدة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك من التجارة والسلع الأولية والأسواق المالية.^١

وبصورة أعم، تباطأت التجارة العالمية وزادت المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي - حيث ترجع الاضطرابات الأخيرة في الأسواق إلى حد ما لانخفاض الثقة في فعالية السياسات. ونظرا لأن هذه الديناميكيات قد تصبح داعمة لذاتها، فإن الاستقرار المالي العالمي ليس مؤكدا بعد.

وتتفاقم هذه المخاطر أيضا نتيجة المخاطر السياسية وغيرها من المخاطر العابرة للحدود - التي تغذي مشاعر عدم اليقين والخوف.

وأخص بالذكر هنا الإرهاب والاعتداءات المروعة المتكررة على الأرواح البريئة؛ والخطر الصامت المتمثل في الأوبئة العالمية؛ والصراعات وممارسات الاضطهاد التي تدفع المواطنين للنزوح من ديارهم. ويتساءل الكثيرون إذا كان أسلوب حياتهم سيتغير حتما، وإن كانت حياتهم لا تزال آمنة.

ويسري هذا الأمر بالكامل على البلدان التي استقبلت أعدادا كبيرة من اللاجئين، مثل الأردن أو لبنان أو تركيا، أو بعض البلدان الأوروبية منذ العام الماضي.

وهنا يسرني أن أوجه التحية للمستشارة ميركل والشعب الألماني على موقفهما الريادي إزاء هذا التحدي الصعب وإن كان بالغ الأهمية. وقد رأيت على أرض الواقع مدى التقدير الذي حظيت به ألمانيا حول العالم على موقفها الإنساني العميق إزاء قضية اللاجئين.

ثم هناك، بالإضافة إلى كل ذلك، الفجوة العميقة بين الثروات على مستوى الأفراد، والتي تتضح من خلال زيادة عدم المساواة المفرطة والمستمرة. وقد رصدها التقرير الأخير الصادر عن منظمة أوكسفام وأفاد بأن أغنى ٦٢ شخصا في العالم يملكون نفس مقدار الثروة التي يملكها أفقر ٣,٦ مليار نسمة من سكان العالم.^٢

^١ الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠١٦ من "تقرير الاستقرار المالي العالمي".

^٢ دراسة منظمة أوكسفام، يناير ٢٠١٦

وحتى إن كان انعدام المساواة على المستوى العالمي وبين البلدان آخذ في التراجع، فلا عجب أن التصور السائد هو أن الحظ لا يحالف الإنسان العادي، رجلا كان أو امرأة، ويكون دائما حليف الصفة.

وهذه الاحباطات تؤدي بالناس إلى التشكك في جدوى المؤسسات القائمة والأعراف الدولية. ويرى البعض أن الحل هو التركيز على الوضع الداخلي، وإلغاء هذه الروابط إلى حد ما، وإغلاق الحدود، والعودة إلى الحمائية.

وقد تعلمنا من التاريخ - مرارا وتكرارا - أن هذا سيكون مسارا مأساويا. فالحل لواقع عالمنا المترابط ليس التجزؤ. إنه التعاون.

لكن ما الذي يمكننا عمله، وكيف لنا أن نتعاون؟

من منظور الاقتصاد الكلي، يجب أن تتمثل أهم الأولويات في تأمين التعافي الاقتصادي ووضع الأساس لنمو أقوى وأكثر انصافا على المدى المتوسط. فالتغلب على صوت اليأس والاستبعاد يتطلب إيجاد مسار بديل - مسار يؤدي إلى توقعات بزيادة فرص العمل وارتفاع مستويات الدخل وتوفير حياة أكثر أمنا.

٢- الإجراءات الأساسية على المستوى القطري: منهج ثلاثي الركائز

وعلى كل بلد أن يسلك هذا المسار. ونحن بحاجة، بطبيعة الحال، إلى اتخاذ إجراءات مختلفة في البلدان المختلفة، لكنني أرى أن هناك منهجا عاما "ثلاثي الركائز" يشمل التدابير الهيكلية والمالية والنقدية.

وقد يرى البعض في ذلك أسلوبا قديما. ولكن إذا ما اتفقت البلدان على اتخاذ إجراءات حاسمة - وتجاوز حالة الوضع الراهن - فإن المجال سيتسع لكي تدعم هذه السياسات بعضها البعض. وإذا قام كل بلد بالدور المنوط به، سوف تشكل هذه السياسات مجموعة سياسات عالمية مؤثرة - فالكل أكبر من مجموع أجزائه.

أولاً- الإصلاحات الهيكلية: مزيد من التحديد

وأولى هذه الركائز الثلاثة هي الإصلاح الهيكلي. وهناك التزامات في هذا الصدد تعهدت بها بلدان مجموعة العشرين من أجل رفع إجمالي الناتج المحلي العالمي بواقع نقطتين مؤبطين إضافيتين بحلول عام ٢٠١٨. وبدلا من مواصلة تنفيذ هذه الالتزامات على مدار عدة سنوات، فقد دعوت إلى إحراز التقدم نحو تنفيذها في عام ٢٠١٦.

ما نوع التدابير الهيكلية اللازمة؟ نحن نعرف الوصفة المعتادة: إلغاء القيود على أسواق السلع والخدمات وإصلاح أسواق العمل.

ولكن حان الوقت لكي نكون أكثر تحديدا. فكل بلد مطالب بأداء دور معين. وإليكم بضعة أمثلة على ذلك:

- يمكن للولايات المتحدة تعزيز عرض العمالة لديها بالتوسع في منح خصومات ضريبية على الدخل المكتسب، ورفع الحد الأدنى الفيدرالي للأجور، وتعزيز المزايا الداعمة للأسرة.

- ويمكن لبلدان منطقة اليورو تنفيذ سياسات أفضل للتدريب والتوفيق بين المهارات المتوافرة واحتياجات السوق لمساعدة المواطنين على إيجاد فرص العمل، وخاصة الشباب.

- وبالنسبة للبلدان المصدرة للسلع الأولية وكثير من البلدان النامية منخفضة الدخل، فإن العبرة في زيادة التنويع.

وينبغي اتخاذ هذه التدابير على جانب العرض الآن. غير أنه ينبغي استكمالها بسياسات مالية ونقدية داعمة لتعظيم مزاياها وتعويض أي تأثير سلبي على الطلب في الأجل القصير.

ثانياً - سياسة المالية العامة: أكثر دعماً للنمو

وبالنسبة لسياسة المالية العامة، فإن الأمر يتوقف على كيفية جعل السياسات أكثر دعماً للنمو.

ومن الممكن تحقيق هذا الأمر بتحويل اتجاه الإيرادات والنفقات. فقد خفضت الهند، على سبيل المثال، من إنفاقها على دعم الطاقة المكلف حتى يمكنها زيادة الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية الداعمة للنمو. وتستثمر اليابان حالياً في رعاية الطفل للمساعدة على زيادة دخول المرأة إلى قوة العمل، مما سيؤدي إلى تعزيز النمو على المدى المتوسط. وتواصل ألمانيا تنفيذ الخطط التي وضعتها في العام الماضي لتوسيع نطاق استثمارها العام بمبلغ قدره ١٧ مليار يورو في السنوات ٢٠١٥-٢٠١٨ كما ستقدم في عام ٢٠١٦ مساعدات لتخفيف الأعباء الضريبية على العمالة.

وزيادة كفاءة الإنفاق العام هي أيضاً من العوامل الأساسية في هذا الصدد. وتشير أبحاث خبراء الصندوق إلى أن مستثمري القطاع العام الأكثر كفاءة يتمكنون من زيادة "النفق" المتحقق على مستوى النمو من "نفقاتهم" الاستثمارية إلى ضعف ما يحققه المستثمرون الأقل كفاءة.^٣

والاستثمار في البنية التحتية الضرورية مع جودة تصميمها هو من المجالات الواضحة ذات الإمكانيات الهائلة. والاستثمار في الابتكارات هو مجال آخر.

وهنا أيضاً خلص خبراء الصندوق إلى إمكانية زيادة إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة بنسبة قدرها ٥% على مدار العقدين القادمين إذا زادت الاستثمارات الخاصة في البحوث والتطوير بنسبة قدرها ٤٠%.^٤ وسوف يترتب على ذلك تكلفة محدودة نسبياً على المالية العامة بنسبة ٠,٤% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي سنوياً - تتحقق جزئياً من خلال تحسين الإنفاق العام وتوجيه الحوافز الضريبية للمستحقين.

^٣ دراسة الصندوق بعنوان: [Making Public Investment More Efficient](#)

^٤ عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير "الراصد المالي"

وفي البلدان النامية منخفضة الدخل، يمكن توفير الحيز اللازم للإنفاق الاجتماعي حتى في ظل إعادة بناء الاحتياطيات المالية الوقائية، بزيادة تعبئة الموارد المحلية - وذلك بسبل منها خفض دعم الطاقة، الذي تقدر تكلفته المباشرة وغير المباشرة بحوالي ٥,٣ تريليون دولار على مستوى العالم.^٥

ولا شك أن البلدان ذات المديونية العالية والمتزايدة وفروق العائد المرتفعة على سندات الدين السيادي، بحاجة إلى زيادة ضبط أوضاع المالية العامة. ولكن هناك بلدان أخرى قد يكون لديها الحيز الكافي للتوسع المالي - وربما أكثر من ذلك إذا ما التزمت بخطط موثوقة للضبط المالي على المدى المتوسط. وتبرز كندا بميزانيتها العامة الأخيرة كمثال لبلد يحقق أقصى استفادة من هذا الحيز.

وينبغي أن تضع البلدان تدابير للطوارئ تتمتع بالذكاء على مستوى المالية العامة بحيث يمكن تنفيذها على الفور إذا ما تحققت مخاطر التطورات السلبية.

وخلاصة القول إنه إذا قام كل بلد بالدور المنوط به سيتحسن الاقتصاد العالمي ويعود بالنفع على كل البلدان.

ثالثاً - السياسة النقدية: مساعدة إضافية من عنصري التدابير المالية والهيكلية

والسياسة النقدية هي "الركيزة" الثالثة للمساعدة على تحقيق النمو الدائم.

ساهمت التدابير التيسيرية بدور بالغ الأهمية في دعم التعافي الاقتصادي العالمي. وقد تحقق ذلك في العديد من الاقتصادات الرئيسية من خلال تنفيذ دورات متعاقبة من التيسير الكمي، مقترنة بدورات متعاقبة من تخفيض أسعار الفائدة. وهنا أود أن أشيد بالرئيس دراغي والبنك المركزي الأوروبي على ما تم اتخاذه من إجراءات لتحسين الثقة ولأوضاع المالية في منطقة اليورو، والتي ستدعم التعافي أكثر.

وفي هذا السياق، نرى أن قرار البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان المركزي باستحداث أسعار فائدة سالبة مؤخراً - رغم أنه لن يخلو من الأعراض الجانبية التي تستدعي توخي اليقظة - سيكون له آثار إيجابية صافية في الظروف الراهنة. وعلى الرغم من التحرك في اتجاه مختلف، فإن قرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في شهر ديسمبر - مع التزامه المستمر بإجراءات الاعتماد على البيانات - لا يزال ملائماً.

وبينما ينبغي مواصلة سياسة التيسير في معظم الاقتصادات المتقدمة، يتضح أن السياسة النقدية لم يعد بإمكانها العمل وحدها من البداية للنهاية لتحقيق التعافي. ومن المؤكد أنها ستكون أكثر فعالية مع دعمها من عنصري التدابير الهيكلية والمالية على نحو يتماشى مع ما ذكرته آنفاً.

^٥ ورقة عمل صادرة عن الصندوق، بعنوان [How Large Are Global Energy Subsidies?](#)

وينبغي كذلك دعمها بقنوات فعالة لانتقال الآثار. فالمستويات المرتفعة من القروض المتعثرة - مع تباينها عبر مختلف البلدان من الاتحاد الأوروبي إلى الصين - تعيق الآثار الإيجابية لأسعار الفائدة المنخفضة. وهذا هو السبب في أهمية تقوية الميزانيات العمومية للبنوك عن طريق تعزيز الرقابة الاحترازية، ونظم إنفاذ الديون، وأطر الإعسار.

وهذه التدابير ضرورية أيضا لتقوية القطاع المالي ككل - وهو أمر حيوي لدعم الاقتصادات الآخذة في النمو.

وفي الاقتصادات الصاعدة والنامية - التي يعمل الكثير منها على مكافحة تأثير ضعف العملات على التضخم والميزانيات العمومية للقطاع الخاص - ينبغي أن تواصل السياسة النقدية التكيف مع الظروف السائدة. ويشمل ذلك مرونة سعر الصرف حيثما أمكن، وبصفة خاصة المساعدة على الوقاية من صدمات معدلات التبادل التجاري.

الإرادة السياسية والريادة

وكما ذكرت في بداية حديثي، سينطوي تنفيذ هذا "المنهج ثلاثي الركائز" - الهيكلية والمالية والنقدية - على تجاوز مرحلة الوضع الراهن - مع احتمال تخطي الخطوط الحمراء السياسية.

والآن، سيميل كثير من صناعات السياسات إلى الاستشهاد بمقولة "فوست" حول هذا الأمر:

"Die Botschaft hör ich wohl, allein mir fehlt der Glaube"

[*"أسمع الرسالة جيدا، لكن إيماني وحده ضعيف"*]

والواقع أن هناك دائما سببا يدعونا لعدم اتخاذ أي إجراءات. ولكن هذا هو التحرك الخاطئ بعينه. فزخم النمو ضعيف، والمخاطر على الأرجح آخذة في التزايد، وهناك نقص شديد في الثقة. وقد آن الأوان لتولي زمام الريادة. وآن الأوان للتعاون.

٣- الإجراءات الدولية: حان الوقت لزيادة التعاون الدولي

ولا شك أن التعاون ضروري لمعالجة الأولويات المشتركة التي لا تستطيع البلدان التعامل معها بنفسها. ومن هذه الأولويات دعم التجارة العالمية، والمضي قدما في الإصلاح التنظيمي المالي، ومعالجة مجموعة متنوعة من التحديات أمام "السلع العامة العالمية" - من تغير المناخ إلى الفساد. والتعاون ضروري أيضا للحفاظ على شبكة أمان مالي عالمية قوية توفر الحماية للبلدان من نقص السيولة المفاجئ أو الصدمات الخارجية.

وكان المجتمع الدولي قد تكاتف أثناء الأزمة لمعالجة مواطن الضعف في النظام النقدي الدولي: فأنشأ مجلس الاستقرار المالي وآلية الاستقرار الأوروبية، وعزز خطوط تبادل العملة بين البنوك المركزية، وأوجد دورا بارزا لمجموعة العشرين.

وقد شكل الصندوق جانبا أساسيا في هذه الجهود، فقد أجرينا إصلاحا شاملا لمجموعات أدواتنا الرقابية والإقراضية كما قمنا بتعزيز مواردنا. وفي أوائل العام الجاري دخل حيز التنفيذ أخيرا جانب من هذه الإصلاحات، وهو مضاعفة حصص العضوية،

وذلك بالموافقة على إصلاحات الحوكمة لعام ٢٠١٠ التي طال انتظارها - وقد وضعت مواردنا المالية على ركائز أقوى، كما عززت تمثيل الأسواق الصاعدة الديناميكية في الصندوق.

ورغم أن هذه التدابير جديرة بالترحيب، فإن الحاجة قائمة لإعادة النظر في شبكة الأمان العالمية، للأسباب التالية:

- النظر في حجمها، نظرا لتسارع وتيرة العولمة المالية، ولمراعاة حجم وسرعة انتقال التدفقات؛
- النظر في طرق لتحسين فرص الاستفادة منها، نظرا لأن معظم البلدان الصاعدة والنامية غير قادرة على استخدام عناصر رئيسية في شبكة الأمان الحالية - مثل خطوط تبادل العملة المعمول به في الاقتصادات المتقدمة؛
- زيادة استجابتها للتحديات الجديدة التي تواجه النظام النقدي الدولي - من العملات الرقمية، إلى تكنولوجيا قاعدة البيانات الإلكترونية "بلوك تشين"، إلى الاختراق الإلكتروني للمعلومات.

وفي الشهور القادمة سيناقد أعضاء الصندوق عدة بدائل متنوعة. وسيكون وضع الصندوق كمؤسسة تتوافر لها الموارد الكافية عاملا أساسيا لنجاحها. وسوف ننظر بدورنا إلى كيفية تعزيز منهجنا المستخدم في مساعدة بلداننا الأعضاء على إدارة المخاطر والتقلبات وعدم اليقين - بما في ذلك تقديم الدعم المالي حسب الحاجة.

وسنعمل أيضا على مساعدة البلدان في تحديد الحيز الذي تتيحه السياسات، وصياغة التدابير، وبناء القدرات. وعلى سبيل المثال، نعمل حاليا على تكثيف جهودنا في قضايا مثل الإصلاحات الهيكلية والتدفقات الرأسمالية وتخفيف المخاطر.

وبالإضافة إلى ذلك، نحن عازمون على زيادة سرعتنا في التحرك للاستجابة لما يستجد من قضايا أخرى: من تأثير الهجرة على النمو، إلى دور المرأة في أسواق العمل، وإلى عدم المساواة وتغير المناخ. وقد لا تبدو هذه القضايا ضمن مجالات الصندوق التقليدية. ولكن بلداننا الأعضاء تبلغنا بأنها مشكلات ملحة تؤثر على الاقتصاد الكلي.

وتطلب منا المساعدة، ومن ثم فإننا نتبع الهدف من وجودنا، وهو خدمة بلداننا الأعضاء.

خاتمة

وختاما، أود أن أقول إن الاقتصاد العالمي يمر بوقت تزداد فيه المخاطر ومشاعر عدم اليقين. وقد آن الأوان للأخذ بزمام الريادة. وبعبارة أخرى أن نردد مقولة "غوته":

"لا يكفي أن تكون لدينا المعرفة، وإنما علينا أيضا تطبيقها؛"

ولا يكفي أن تكون لدينا الرغبة، وإنما علينا أيضا العمل"^٦

شكرا.

^٦ ترجمة كتاب "The Maxims and Reflections of Goethe".